

تحقيق

داود رمال
aborami20@hotmail.comرئيس الجمعية اللبنانية للألزهايمر :
مشروع قانون لحماية المسنين من الإستغلال

كثيرة هي الحوادث التي يتعرض لها كبار السن يمكن اعتبارها جرائم موصوفة. في معظم الاحيان يكون الفاعل من ذوي القربى الذين يضعون اطارا من السوداوية حول حياة المسن، طمعا بما يملك من ثروة، او لعدم تحمّل مسؤولية رعايته، مستغلين عدم وجود اي نص قانوني يحميه من غدرات الزمان وتهالك العمر



رئيس الجمعية اللبنانية للألزهايمر الدكتور جورج كرم.

■ ما الذي دفعكم الى اعداد مسودة قانون لحماية كبار السن في لبنان من التمييز والاهمال؟
□ من خلال خبرتنا مع كبار السن وعائلاتهم في جمعية "ادراك"، تبين لنا ان هذه الفئة مهمشة ومعرضة للتمييز والاهمال في مجتمعنا. قبل بدء وضع مسودة القانون اجرت الجمعية بحثا ومسحا شاملين للقوانين المتعلقة بالوضع القانوني والاقتصادية والاجتماعية والصحية لكبار السن في لبنان، خصوصا القوانين المتصلة بالاهلية القانونية للمسن وآليات حمايته من الاستغلال والعنف اللذين قد يتعرض لهما. نتيجة هذا الجهد، تبين لنا وجود فراغ تشريعي يلحظ تدابير تضمن استقلال المسن في تسيير اموره وحرية خياره عندما يتقدم في السن، او عندما يتدنى مستوى ادراكه.

■ الى ماذا يرمي هذا القانون الممول من مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية "MEPI"؟

□ تتيح مسودة القانون التي تقترحها جمعية "ادراك" لكبار السن او لشخص يعاني من اعراض غالبا ما تكون ناتجة من التقدم في السن، من اتخاذ تدابير احترازية قبل ان تتدهور حاله الصحية ويصبح فاقد ادراكه واهليته شبه معدومة. يسمح القانون الجديد لكبير السن بتعيين شخص موضع ثقة ولديه القدرة العقلية الكاملة ليكون قادرا على اتخاذ قرارات محددة نيابة عنه في حال فقد اهليته.

■ ما هي ابرز الحقوق التي يفتقدها المسنون في لبنان؟

□ يحرم كبار السن في بعض الحالات من بعض حقوقهم الاساسية، او يواجهون التمييز بسبب السن. بعض الحقوق المهمة التي يتم تهيمشها في بعض الاحيان تتمثل في الاتي: الحق في المساواة وعدم التمييز على اساس

السن، الحق في الحماية من سوء المعاملة، الحق في ظروف معيشية لائقة والحصول على الغذاء الكافي والماء والسكن والملبس، الحق في الرعاية الصحية، الحق في الوصول الى ملفهم الطبي والحصول على معلومات عن تشخيصهم واتخاذ القرار في شأن علاجهم، الحق في المشاركة في صنع القرار، الحق في الحصول على فرص عمل، الحق في التعليم وبناء القدرات والتدريب، الحق في التمتع ببيئة آمنة، الحق في المشاركة في الحياة العامة وانشطة التنمية المستدامة، الحق في اختيار ممثلهم القانوني.

■ هل من تدبير يتعلق بالمسنين حاليا في لبنان؟

□ هناك مشاريع عدة تقوم بها الجمعيات الاهلية ووزارات معنية من اجل تحسين وضع كبار السن. لكن يبقى الكثير لنقوم به. التدبير الوحيد المكرس في القانون اللبناني يتمثل في نظام الحجر القاضي يمنع المسن من القيام باي عمل له طابع قانوني في حال ثبت ان اهليته منقوصة او معدومة، مع عدم وجود اي اطار ينظم الفترة التي يمكن ان تسبق هذه المرحلة.

■ هل سيتضمن مشروع القانون المعمول عليه تدابير وقائية تحمي المسن؟

□ بالتأكيد. تتيح مسودة القانون التي تقترحها

الجمعية لكبار السن اتخاذ تدابير وقائية قبل ان تتدهور حاله الصحية ويصبح فاقد ادراكه واهليته شبه معدومة. اذ تلحظ مسودة القانون تدابير احترازية مثل تمكين كبار السن، قبل ان يفقدوا قدراتهم العقلية، من توكيل اشخاص يثقون بهم، كي يتولوا القيام نيابة عنهم باعمال محددة سلفا. وضع التدابير الاحترازية في نص قانوني خاص تحدد شروطه ومفاعيله، من شأنه ان يحمي كبار السن ضد اي شكل من اشكال الاستغلال بفضل الرقابة القضائية التي تواكب مرحلة تفعيله وتنفيذه، وتضمن احترام ارادته واستقلاليتها. يسمح هذا القانون لاي انسان مهما كانت سنه، ان يقرر كيف سيعيش ومن المسؤول عنه وعن امواله في حال فقد الادراك. على سبيل المثال، اذا دخل المسن في مرحلة الوفاة السريرية، من يقرر مصيره لجهة البقاء على قيد الحياة عبر الاجهزة الطبية او لا، في حال اقرار مشروع القانون، هو الشخص نفسه الذي يحدد ذلك مسبقا مع ضمان المراقبة القانونية.

■ هل تقومون بجهود لحشد التأييد لمشروع القانون؟

□ نظمت الجمعية سلسلة ورش عمل بهدف كسب التأييد للقانون ومراجعتها، كما بدأت التواصل مع هيئات سياسية ووزارية لحشد التأييد للمشروع. كذلك قامت بحملة اعلامية

وطنية للتوعية حول حقوق كبار السن في لبنان. عرضنا مسودة القانون على وزارة الشؤون الاجتماعية كونها الوزارة المعنية. كما عرضناه على وزارة العدل، وسيعرض المشروع على مجلس النواب بعد اجراء الانتخابات النيابية المقررة في السادس من ايار المقبل، تمهيدا لاقراءه وسلوكه طريق التنفيذ النهائي. مع الاشارة الى ان فريق العمل الذي اعد مسودة القانون يضم محامين واختصاصيين استفادوا من قوانين عالمية لاسيما القانون الفرنسي، وبذل جهدا لجعل القانون يتناسب مع الواقع اللبناني.

■ هل لديكم احصاء عن نسبة اللبنانيين الذين تجاوزت اعمارهم 65 وعدد حالات المصابين بالالزهايمر؟

□ في لبنان 50 الف حالة الزهايمر، من دون حساب المصابين بامراض اخرى تتسبب في فقدان الادراك عند كبار السن، الامر الذي يحتم قوننة حمايتهم وعدم التأخر في انجاز هذه القوننة.

■ هل انجزت الصيغة النهائية لمشروع القانون بما يتيح نشره وعرضه للجمهور؟

□ نحن في صدد وضع اللامسات النهائية على الصيغة الاخيرة المنجزة لمشروع القانون، بعدما اخذنا في الاعتبار الملاحظات التي وصلتنا لاسيما القانونية منها.

76 مليون اصابة بالخرف عام 2030

نسبة المصابين بالخرف بين عموم من بلغوا الستين من عمرهم وما فوق تتراوح بين 5 و8 اشخاص من بين كل 100 شخص.

وفق تقديرات الامم المتحدة، هناك نحو 48 مليون مصاب بالخرف في العالم، واكثر من نصف هؤلاء يعيشون في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. في كل سنة تسجل نحو 8 ملايين حالة جديدة اصيبت بهذا المرض، مع توقع ارتفاع العدد الاجمالي للمصابين في حلول العام 2030 الى نحو 76 مليون اصابة، ليصبح العدد ثلاثة اضعاف في العام 2050.

ان نسبة من تجاوزت اعمارهم في لبنان 65 سنة يشكلون 9% من مجموع اللبنانيين، مع توقعات ان تصل هذه النسبة الى 13% مع حلول العام 2025، الامر الذي سيجعل من لبنان دولة مسنة مقارنة بالدول العربية.

وفق المؤتمر العربي لكبار السن الذي عقد عام 2015، يحتل لبنان المركز الاول من حيث ارتفاع نسبة المسنين، تليه تونس والمغرب والجزائر وليبيا ومصر. يسجل الخليج العربي النسبة الاقل، خصوصا قطر والامارات العربية المتحدة اذ تبلغ نسبة المسنين 2% فقط. وتشير التقديرات الى ان

الهدف من مشروع القانون ان يضمن في حال اقراره من ضمن مشروع الحفاظ على حقوق كبار السن في لبنان، والممول من مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية "MEPI"، ايجاد السبل الملائمة لتوسيع دائرة حماية كبار السن من اشكال سوء المعاملة او الاستغلال التي يمكن ان يقعوا ضحيتها نتيجة وضعهم الصحي، ويكفل لهم حرية خيارهم وفرصة التعبير عن ارادتهم في تسيير شؤونهم وحياتهم اليومية في حال فقدوا ادراكهم جزئيا او كليا. في هذا السياق، يوضح الدكتور جورج كرم